القراءة المعاصرة من التساؤل الحرج إلى البناء العلمي

بقلم سماحة الشيخ/ فيصل العوامي

مقدمة:

يبرز في الوسط الفكري المهتم بالدراسات الإسلامية والقرآنية اعتقاد بانحصار ما يطلق عليه بالدراسات المعاصرة في المحاولات الموصوفة من قبل القائمين عليها بالحداثة، بالخصوص المعتمد منها على العلوم الإنسانية والألسنية الحديثة، ويعود هذا الإعتقاد إلى عدم المتابعة الكافية للنشاط العلمي الذي تضطلع به الحـوزات العلمية.

ففي البحوث الأكاديمية الداخلية في الحوزات توجد الكثير من التصـورات والمناقشات التي تشكل نمطاً آخر مـن القـراءات المعاصـرة، ولهـا ميزاتـا وخصوصياتا، وينبغي أن تحظى بعناية كافية مـن قبـل البـاحثين والمفكـرين الحداثيين، خاصة إنا تعتبر امتداداً لتاريخ فكري متصل، أي إنا تأخذ في اعتبارها كل النشاط العلمي الحوزوي الذي أخذ يتكوّن عبر التاريخ، ولم تكـن بمثابـة بحوث منفصلة تُقحَم بتكلف وعناية زائدة، إضافة إلى كونا منطلقة من دوائـر أكثر اختصاصاً في الدراسات الإسلامية.

والذي يعطي مثل هذه البحوث والقراءات المعاصرة الداخلية أهميـة، أنـا جاءت استجابة لأمرين هامين:

الأول: طبيعة التساؤلات التي تتولد عند الفقيه والمفسر أثناء عمله اليومي في مجال التفسير والفقه بمعناه الأشمل، ومرجع ذلك إلى ميزة هامة تـرتبط بالمنـاهج العلمية المعتمدة في الحوزة العلمية، فهي مناهج قائمة على أساس المساءلة والنقد المستمر، أي إنا تعتمد كثيراً في البحث العلمي على توليد التساؤلات بـإزاء أي

فكرة تطرح أو منهج يتبع، فمناهج السطوح المتقدمة والدراسات العالية – المعروفة في الوسط الحوزوي بدروس البحث الخارج- متقومة على أساس النقد المستمر.

وبناء على ذلك فقد تولّدت في البحث العلمي الحوزوي الداخلي العديد من التساؤلات والمناقشات العلمية، التي تعتبر اليوم في الفكر المعاصر من البحوث المهمة، وذلك قبل ورود القراءات المعاصرة من الخارج الحوزوي.

فمثلاً البحوث المهتمة بدراسة المتن – بعد السند وقبل الدلالة- أخذت مجالاها في البحث قبل ترجمة ما نادى به الدكتور حسن حنفي في دراسته "من نقد السند إلى نقد المتن"، والمناقشات المتعلقة ببحث الزمان والمكان وأثرهما على الأحكام أخذت في التوسع وتعددت في سياقها النظريات قبل وصول الفرضيات العلمية التي يدعو إليها الدكتور محمد أركون في مجمل كتاباته، والمساءلات الخاصة ببحث التأويل كانت تتولد باستمرار قبل انتشار المشروع التأويلي للدكتور نصر حامد أبو زيد، وما إلى ذلك.

فمثل هذه البحوث تعتبر من البحوث المهمة التي ينادي با الفكر المعاصر في مجال الدراسات الإسلامية، ونحن نلاحظ أن النشاط العلمي الحوزوي الداخلي قادر على توليدها بفعل اعتماده لمناهج تقوم أساساً على المساءلة والنقد.

ولا يقال ذلك للتقليل من شأن المساءلات المعاصرة الخارجية – وإنما أصفها بالخارجية للتمييز فقط بينها وبين المساءلات التي تنطلق من داخل الأفق الحوزوي، باعتبار أن لكل منهما ميزات خاصة، ولا أقصد الفصل بينها[1]- أو

[1] لقد أكدتُ على هذا المعنى في الندوة وخارجها، حتى أن الدكتور أركون والدكتور نصر استوقفاني في فترة الإستراحة ليؤكدا لي بأن لا فرق بين النشاط الفكري الداخلي والخارجي فالكل يسير في فلك علمي واحد، وكان جوابي بالإيجاب، إلا أنني أوضحت بأن هذا التمييز كان لابد منه في مثل هذه الندوة، للتأكيد على نمط مغاير ومغفول عنه من القراءة والإشعار بأهميته، وإلا فالجهود العلمية مع تعدد مناحيها إلا أنا تصب في قناة واحدة.

تقديس المساءلات الداخلية والتوقف عندها، وإنما الإشعار بأهمية النمط المغفـول عنه من القراءات المعاصرة المنطلقة من داخل الحوزة.

الثاني: التساؤلات العلمية التي برزت أمام الحوزة بعد انتقالها من الممارسـة النظرية إلى الممارسة العملية بفعل تبنيها لبناء الدولة الإسلامية وتطبيق النظريـة الفقهية، على أثر سقوط الشاه في إيران وقيام الجمهورية الإسـلامية. بالإضـافة لإنشغال الكثير من الفاعليات العلمية والحوزوية بالهم السياسي.

فهذه الإنتقالة ولّدتْ أمام الفقيه والمفسر الكثير من التساؤلات التي ما كانت مرشحة للبروز قبل ذلك، ومثل هذه التساؤلات لها حظها من الأهمية، لارتباطها بالحياة الخارجية والواقع اليومي للإنسان في الـال الإجتماعي والسياسي والثقافي والإقتصادي.

فالنظريات الفقهية المقننة في الحقبة النظرية من الممارسة، طرأت عليها الكثير من التساؤلات عندما أريد تطبيقها على مستوى الدولة بعـد انتصـار الثـورة الإسلامية في إيران وتصدي الحوزة للإدارة العملية، فبرزت تساؤلات ترتبط بكل مناحي التطبيق بالذات الإجتماعية والسياسية والثقافية والإقتصادية، وحظيـت بمناقشات مهمة من قبل الكثير من المختصين.

فهذا النمط المغاير من البحوث والمساءلات الداخلية يتضمن قراءات معاصرة في غاية العمق والأهمية، ولا يسع الباحث الجاد إلا أن ينفتح عليهـا ويدرسـها دراسة كافية، من غير أن يكتفي بالأطروحات الخارجية.

ومن المهم التأكيد هنا، بأن هذه البحوث والمساءلات لم تبق حائرة مستعصية على الحل والإجابة، وإنما رافقتها أجوبة علمية كثيرة لا تقل أهمية عن الأسـئلة نفسها، وهذا ما يضيف إليها جانباً من الروعة.

بالتالي فإن هذه القابلية البحثية في البحث الحوزوي الداخلي، جعلتْ الباحث الحوزوي لا يتفاجأ بالقراءات المعاصرة مع ما فيها من مغايرة، بل دفعته للإهتمام بتلك القراءات بشكل جاد، والتعامل معها من منطلق حسن النيـة، في نفـس الوقت الذي مارس فيه عملية النقد والتقويم لها.

ولعل جملة من البحوث الأكاديمية الجديدة التي بدأت تحتل لها حيزاً في البحث الحوزوي، جاءت نتيجة للتفاعل بين القراءات الداخلية والخارجية، فمن مبحث حجية الظواهر تولّد مبحث تعدد القراءات، ومن مبحث حجية قول اللغـوي تم الإنتقال للبحوث الألسنية الحديثة، ومن مبحث المورد والوارد توسّع الإهتمـام بالبحوث المتعلقة بمدخلية الزمان والمكان في الإحكام، وما إلى ذلك.فكل هـذه البحوث المعاصرة تم إخضاعها للمناقشة بعد النظر في ارتباطها الوثيق مع البحوث الأكاديمية في الحوزة.

لذلك كله يتوجب علينا كباحثين أن ننفتح بصورة جادة علـى القـراءات المعاصرة التي تتولّد باستمرار في الأفق العلمي الحوزوي، مع ما نعلم من عدم تأتّي ذلك بالمستوى الكافي، باعتبار أن الكثير منها مكتوب بلغة أكاديمية خاصـة لا يمكن تناولها بسهولة من قبل غير المختص، والبعض الآخر منها مكتـوب بلغـة فارسية ولم ينل حظه الكافي من الترجمة بعد.

ولابد لنا هنا أن نلتفت إلى أن المنهج العلمي الحوزوي القائم على المسـاءلة والنقد، دفع الباحث الحوزوي لإعمال هذا النمط من الدراسة والبحـث عنـد انفتاحه على القراءات المعاصرة – الخارجية- للنصوص الدينية، ليقـدم موقفـه العلمي تجاهها، ولاشك أن موقفه ابتنى على ما لديه من تراكم معرفي وتساؤلات داخلية وأصول علمية، ولم يأت من فراغ وبصور ارتجالية. وسأشير هنا إلى بعض الملاحظات العامة المتعلقة بذا الموقف.

الموقف العلمي من القراءة المعاصرة

من أخطر ما تُبتلى به البحوث التفسيرية، تحكّم الروح المزاجية فيها، المتولّدة عن معطيات سياسية أو جهوية أو نفسية وما أشبه، الأمر الذي جاءت محاولات علمية مثل كالقواعد الأصولية والتفسيرية والهرمنوطيقا لمواجهته والحد منه.

ولعل هذا ما حدا بمتقدمي المفسرين - المشـهورين في اصـطلاحنا اليـوم بالمفسرين التراثيين- لتقعيد البحث التفسيري الخاص بالقرآن الكريم، وقد أثمرت محاولاتهم نتائج علمية عُرِفتْ فيما بعد بعلوم القرآن الكريم، ربما يمكن وصـفها بالرائعة قياساً للمعطيات الزمانية والمكانية التي تولّدت فيها، ومسـتوى ذهنيـة ونفسية إنسان تلك اللحظة.

مع ذلك لا يمكن التوقف عند ما انتهت إليه، لما يمكن أن يتراءى أمامنا مـن ملاحظات نقدية ترتبط بتلك النتائج:

1. بدائيتها، لأنها جاءت كاستجابة لإثارات وتساؤلات مـن مسـتوى خاص، دون ما نحن بصدده في هذه اللحظة المعاصرة من تسـاؤلات أكثر عمقاً، لا ترقى تلك النتائج لمستوى الإجابة عليها، بما يـتلاءم والذهنية المعاصرة.

وأحسب أن ما أشكل به الدكتور أركون[2] في كتابه "القرآن من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب الديني" على الإجابة العلمية للمفسر الرازي بخصوص ما نُقِل عن موقف ابن مسعود من سورة الفاتحة، إشـكال في

[2] القرآن من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب الديني، محمد أركون، ص118، دار الطليعة - بيروت، الطبعة الأولى 2001.

محله وجدير بالتأمل والبحث، فقد جاء في نص عبارة الرازي:"نقـل في الكتب القديمة أن ابن مسعود كان ينكر كون سورة الفاتحة من القرآن، وكان ينكر كون المعوذتين من القرآن، واعلم أن هذا في غاية الصعوبة، لأنا إن قلنا إن النقل المتواتر كان حاصلاً في عصر الصحابة بكون سورة الفاتحة من القرآن، فحينئذ كان ابن مسعود عالماً بذلك فأنكره يوجـب الكفر أو نقصان العقل، وإن قلنا إن النقل المتواتر في هذا المعنى ما كـان حاصلاً ذلك الزمان، فهذا يقتضي أن يقال إن نقل القرآن ليس بمتواتر في الأصل، وذلك يخرج القرآن عن كونه حجة يقينية، والأغلب على الظن أن نقل هذا المذهب عن ابن مسعود نقل كاذب باطل، وبـه يحصـل الخلاص عن هذه العقدة"[3]، وهو حل لا تُذعن لـه الذهنيـة النقديـة المعاصرة. فلماذا نتوقف عند خصوص هذين الخيارين لنضطر لإفتعـال مخرج طوارئ يبعدنا عن الخطر، مع إمكان إبراز العديد من الخيـارات المفتقرة للجرأة والتحقيق العلمي المقنع، ومثل هذا الإبراز يمكن أن يفتح لنا أفقاً واسعاً للبحث.

2. توقف البحث النقدي بخصوصها، بسبب جمود الأجيـال العلميـة اللاحقة، وتعاملها مع تلك النتائج معاملة الثوابت، مما جنبها الخضوع للمساءلة، فبقيت محاطة بالإشكالات والتساؤلات، من غير أن تجد لها متجرّئ يحفر في جسدها ويخضعها للبحث العلمي المتطور.

وإذا لم نجد في اللحظة المعاصرة من يتهيأ لتقمّص دور الحفّار المتجرئ، فـإن هاتين الملاحظتين كفيلتان بإعادتنا إلى نقطة الصفر، حيث السـيطرة للتفاسـير المزاجية غير العلمية.

---

[3] مفاتيح الغيب، فخر الدين الرازي، ج1 ص178، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى 1990.

مبررات محرجة:

لابد إذاً من التحرّك بجد لتلبية طموحنا العلمي المعاصر وتحمّـل مسـؤولية البحث والتحقيق، بدف التأسيس لقراءة معاصرة، وذلك لأن:

- توسع المعارف بالذات على صعيد العلوم الإنسانية والألسنية على وجـه الخصوص، يفتح للمفسر آفاقاً أوسع، هو في أمس الحاجة إليهـا لتطـوير نشاطه التفسيري والخروج به من السطحية إلى العمق، لأن النتائج المألوفـة للمفسر التراثي قد تكون في غاية السطحية قياساً لما توصل إليـه البحـث العلمي المعاصر. ولاشك إننا مدعوون إذا قررنا تحمّل مسـؤولية التفسـير للإستفادة من القرآن بأكثر وأعمق مما استفاده من سبقنا.
- ولأن الأسئلة المعاصرة أكثر إحراجاً وأكبر من أن تُستـوعَب بواسـطة مناهج العلوم المقعدة في تراثنا القديم، فأصول الناسخ والمنسـوخ والمحكـم والمتشابه، وما يقال من آثار علمية لأسباب النزول وغير ذلك من نتـائج البحوث العلمية القديمة، تحتف با مزعجةً الكثير من الأسئلة الجديدة الـتي تفرزها الذهنية المعاصرة، بحيث لا تقوى تلك الأصول على التعامل معها بما يليق ومستوى الإحراج في هذه الأسئلة، فبحث التدرج في نزول الأحكام مثلاً، والتأثيرات الزمانية والمكانية على الحكم وما أشبه، تنطـوي علـى تساؤلات كبيرة لا نظفر لها بأجوبة متكاملة في ملفات البحوث التراثيـة لعلوم القرآن الكريم.
- إبداعات الأنماط المختلفة للقراءات المعاصرة تتولى مهمة إعادة الإعتبـار للإثارة والسؤال الحرج، وهو وحده الكفيل بإضفاء طابع من التطور الجدي للبحوث التفسيرية. فالعلوم القرآنية التراثية ما كانت لتنشأ لولا السـؤال

الحرج الذي استجاب له معاصروه من المفسرين، وما توقف نشاط تلـك العلوم إلا بفعل الغض عن إثارة السؤال، وهذا ما يحفّزنا لإعادة الإعتبـار للسؤال الأكثر إحراجاً، الذي تتكفّل بـه العلـوم الإنسـانية والألسـنية المعاصرة.

ولا أجدني متفاعلاً بما فيه الكفاية مع التخوّف الذي يبديه البعض من اقتحام المناطق الحرجة في البحث التفسيري، لأن القرآن أكبر من أن يخشى عليه، بـل الأجدر بنا الإنفتاح على العلوم المعاصرة بكل شجاعة، للإستفادة منها في تعميق محاولاتنا التفسيرية.

ملاحظات:

مع ما نشعر به من غبطة لإنطلاق العقول المفكّرة نحو المشـروع الأعمـق والأشمل للقراءة المعاصرة للنص القرآني، الكفيل - المشروع- بنقلنا من مرحلة إلى أخرى حيث العقلانية والتطور، إلا إننا نجد أنفسنا مضطرين للتوقف عند بعـض الملاحظات العلمية التي ربما تشكو منها بعض القراءات والمحـاولات التفسـيرية الجديدة.

يتمثل بعضها في إغفال أو ربما تميش النتائج العلمية للقراءات المصطلح عليها هنا بالتراثية، ويبتدئ ذلك من وصفها بالتبجيلية أو الإيمانية، كأسلوب للتقليـل من قيمتها العلمية، مع إنا قد تنطوي على نتائج بحثية مهمة للمفسر المعاصـر، خاصة إن العديد من التساؤلات والفرضيات التي أطلقتـها البحـوث العلميـة المعاصرة، كان لها حضور فاعل في البحث التراثي، كبعض تساؤلات الهرمنوطيقا وفرضيات علم التاريخ الحديث والأنثروبولوجيا.

ومن هنا يمكن لنا الإدعاء في حدود معقولة إن جملة من التساؤلات التي حملتها إلينا العلوم الإنسانية والهرمنوطيقا، لم تأت حتى هذه اللحظة بكل ما هو جديد مما يخص العلوم التفسيرية المتداولة، إذ إن الكثير منها كان موضع إثارة عند علماء الأصول، ونقحتْ له أجوبة بشكل يتناسب مع خصوصيات الخطاب القرآني.

فإشكالية الفصل بين القضية الخارجية والقضية الحقيقية التي تعد من المباحث الأصولية الدقيقة ذات الأثر الفقهي الهام، ومدى التفاعل بين المورد والوارد - عموم اللفظ وخصوص السبب-، والمباحث الدلالية، وضوابط الحقيقة والمجاز، وجدلية الصحيح والأعم، ودلالات الصيغ الدارجة، كدلالة صيغ الأمر على الوجوب او الإستحباب، ودلالة صيغ النهي على الحرمة أو الكراهة، والبحوث المفاهيمية، كمفهوم الشرط والوصف واللقب وما أشبه، ومبحث الظواهر والعرف والسيرة، كلها من صميم التساؤلات الهرمنوطيقية وقريبة جداً من المباني التاريخية والأنثروبولوجية، وقد كانت موضع جدل بين علماء أصول الفقه من تاريخ مبكّر، نعم النتائج العلمية في البحث الفقهي مختلفة عن النتائج التي توصل لها البحث الهرمنوطيقي ونتائج العلوم الإنسانية في الغالب.

ومثل هذا الإدعاء عندما يطرح لا يراد منه الإلتفاف على المشروع الهرمنوطيقي وإنجازات العلوم الإنسانية، أو تميش ما تتضمّنه من تساؤلات حرجة، ونسبتها إلى علماء الأصول، وإنما للوقوف على مستجدات هذا المشروع وتلك النتائج، وهي قد تكون قليلة، إلا أنا من قبيل العودة الرافضة، فإثارتنا بذا النحو الواسع في هذه الحقبة تعبير عن رفض صريح للإجابات الأصولية، وهذا كاف في إعطائها مستوى من الأهمية.

ومع ذلك فإن المضامين المركزية التي تحملها هذه العلوم، ليست غريبة عن البحث الأصولي، فجدلية المورد والوارد تقودنا لبحث علمي هام محصّلته النهائية

التساؤل عن إمكانية الإنتقال من خصوص المورد الزماني والمكاني الـذي نـزل بشأنه النص إلى موارد أخرى تتسع زماناً ومكاناً، ومبحث الظـواهر ودلالات الألفاظ والصيغ تؤسس للمفسر ضوابط تمكّنه من تشـخيص المـراد الجـدي للمتكلم، وتساؤلات الصحيح والأعم ومجالات الإسـتعمال للحقيقـة والـمجاز وضوابط الإطلاق والتقييد والعموم والخصوص والمفاهيم وغيرها تـتم بضـبط قواعد لتمييز المعاني القيمة من غيرها، ومثل هذه القواعد وتلك الضوابط يمكن أن تعين المفسر على التخلص من ضغط القبليات والحد من تأثير ذهنيته الخاصـة في عملية البحث التفسيري، وهي مسائل من عمق المباحث التي تتعرض لها العلـوم الإنسانية والهرمنوطيقيا، لذلك فإننا لو فتشنا في متن الأجوبـة الأصـولية عـن التساؤلات والإثارات العلمية التي انطلقت منها، لوجدنا العديد منها متطابق مع تساؤلات الهرمنوطيقا.

وذلك يدعو المفسر المعاصر للعودة الجادة للنظر في نمط الإثارة وطبيعة النتائج التي توصل إليها المفسر التراثي، لما ستسديه تلك العودة من مساهمات في البحث التفسيري.

وهذه الدعوة وإن برز لها تصريح في بعض متون الـداعين لتـبني القـراءة المعاصرة، كالدكتور أركون الذي صرّح بذلك في كتابه "من الإجتهاد إلى نقـد العقل الإسلامي"[4]، إلا إننا لا نلمس ما يشي بتحقق المستوى الكافي من الإطلاع على تلك النتائج في كتاباته الفعلية.

---

[4] ونص عبارته:"من الطبيعي أن ينرفز العلماء عندما يستخدم المرء النصوص المقدسة والتراث الموروث بشكل خاطئ، أو عندما يتلاعب با وبه بشكل تعسـفي. ولهذا ينبغي على المفكر المسلم الحديث أن يحتاط لنفسه جيداً ويجهز نفسه علمياً بشكل لا غبار عليه، فيطلع على كل ما يخص معرفة النصوص القديمة والشـروط التقنية للإجتهاد الكلاسيكي. ينبغي أن يمتلك كل ذلك أولاً، ولا يعتبره تحصيل حاصل، أو شيئاً تراثياً لا قيمة له، ذلك إن الإنتقـال مـن مرحلـة الإجتـهاد الكلاسيكي إلى مرحلة نقد العقل الإسلامي ينبغي أن يُصمم ويُصور على أساس أنه امتداد للإجتهاد الكلاسيكي وإنضاج له". من الإجتـهاد إلى نقـد العقـل الإسلامي، محمد أركون، سلسلة بحوث اجتماعية 11، ص19، دار الساقي الطبعة الثانية 1993.

يضاف إلى هذه الملاحظة، ما يُتلمس من إسقاط مشوب بشئ من الحتميـة لنتائج بعض العلوم الحديثة على البحث التفسيري، مع ما قد يكون بينهم مـن افتراق وغربة، فالبحوث الألسنية مثلاً وليدة لإثارات واحتياجات بيئـة ثقافيـة معينة، ولم تكن متولدة عن مآزق خاصة واجهت المفسر في عملـه التفسـيري، لذلك فإن جرجرتا إلى ساحة البحث التفسيري قد يكون فيه شئ من التكلّف.

وعلى فرض التناسب فليس كل نتيجة يصح إسـقاطها أو فرضـها بنحـو حتمي، من دون ملاحظة الخصوصيات المعهودة للنص المفسر، فبعض الفرضيات الخاصة لعلم تاريخ الأديان التي تفترض عدم تعالي الأفكار على الزمان والمكـان، لا يمكن فرضها بنحو حتمي على البحث التفسيري، بعد العلم بوجـود نتيجـة مغايرة سجلتها بحوث لعلوم أخرى كعلم أصول الفقه وغيره، نعم يمكن إقامـة مجادلة بين النتيجتين – أو الفرضيتين- لزعزعة الحس المسلماتي المتوهم فيهما.

فبدل الإسقاط الحتمي للفرضيات العلمية - وإنما أستخدم مفـردة فرضـية لإعتقادي بأن ما توصلت له العلوم الإنسانية والبحـوث الألسـنية ليسـت إلا فرضيات في الغالب، وليست نتائج علمية ثابتة- يجدر بنا القيام ببحث مقارن بين ما توصلت له البحوث التراثية من نتائج ونتائج البحوث الحديثة، وأعتقد أن هذا النمط من البحث المقارن فقير جداً حتى الآن.

وللتمثيل فإن ما توصل له جاك دريدا من أنه "لا وجود لما هو خارج النص" لا يفرض على الباحث الأكاديمي الإستسلام للقول باستحالة تحصيل الحقـائق، لعدم وجودها خارجاً من الأساس، إذ إن هذه المقولة تبقى فرضـية، وتقابلـها فرضيات كثيرة، والباحث عليه أن يُخضِع الفرضيات بأجمعها للمناقشة، مستفيداً من كل البحوث العلمية، ليتوصل إلى ما هو أرجح وأدق.

ثم إن ما يمكن أخذه على بعض القراءات المعاصرة، توقفها عند نقطة السؤال والإشكال، من غير الإنتقال إلى ساحة الإجابة والحل، بينما البحث العلمي إنما يفتعل السؤال رغبة في تحصيل الجواب، لا للتوقف والحيرة. ولذلك فإني عنونتُ هذه الورقة بما يتلاءم مع هذه النتيجة (القراءة المعاصرة من التساؤل الحرج إلى البناء العلمي)، قاصداً التأكيد على أهمية السؤال الحرج، لكن لا للتوقف وإنما لتأسيس مبانٍ علمية أكثر عمقاً.

مقترحات:

إن الإندفاع نحو البحوث الحديثة بغرض التطوير لنشاط المفسر، وفتح آفاق أوسع لإهتماماته، لا يغنينا عن التوقف بمستوى كافٍ من الجدية لإشباع البحث في دوائر ثلاث هي من صميم البحث الداخلي لعلم التفسير، والقراءات المعاصرة مهما تشعّبت واتسعت اهتماماتا، ينبغي أن تضم هذه الدوائر إلى اهتماماتا:

- تقعيد علم لأصول التفسير، كنظيره في علم الفقه، يتفاعل مع البحث المعاصر في العلوم الإنسانية والألسنيات. بحيث تشكل مواده مجالاً للبحث المتواصل والمساءلة الدائمة.
- تنقيح خصوصيات الخطاب القرآني، فكونه كتب بلغة بشرية متداولة، لا يعطينا مجالاً لسلب الخصوصيات عنه بعد العلم بكونه موحى بأساليب خاصة.
- تحقيق أسباب النزول بموازين معاصرة، لما تضفيه هذه الأسباب من آثار مهمة على البحث التفسيري، خاصة بعد الوقوف على كيفية كتابتها، والعوامل الإجتماعية والثقافية والسياسية التي أثّرت فيها.